

# مأزق الإصلاح يضيق أفق تمويل عجز الموازنة في الجزائر

## المركزي يتبنى برنامجا للتسيير المالي لإنعاش الاقتصاد بقيمة 15.5 مليار دولار



تمثل إعادة تمويل عجز الموازنة أكبر تحد يواجه الجزائر التي تعيش أزمة مالية تعود بالأساس إلى اعتمادها المفرط على إيرادات النفط رغم أن البنك المركزي أقر برنامجا لزيادة الاقتراض عبر طرح سندات وتحفيز البنوك على تقديم تسهيلات ائتمانية أكبر، في ظل إصرار البلاد على التمسك بموقف عدم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي حتى في أشد أزماتها.

وتمثل عائدات النفط والغاز 93 في المئة من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي. وقد بلغت الصادرات غير النفطية في العام الماضي نحو 2.26 مليار دولار، مقابل 23 مليار دولار هي صادرات المحروقات. ويتضمن البرنامج بشكل أساسي طرح سندات في السوق المحلية مع دفع القروض المصرفي باتجاه تقديم المزيد من القروض للمشاريع الاستثمارية من خلال تسهيلات ائتمانية وحوافز للشركات ورجال الأعمال وحتى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتؤكد الخطوة مكابرة الجزائر ورفضها اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، والتي لفتت انتباه المحللين طيلة الأعوام الأخيرة رغم تسارع انحدر أوضاعها المالية وبدأ فيه الاقتصاد عاجزا عن مواجهة تبعات الأزمة الصحية وتبعاتها المدمرة على عائدات الطاقة. ورسم صندوق النقد في مايو الماضي صورة قاتمة عن اقتصاد الجزائر، إذ تحتاج التوازنات المالية للدولة سعر نفط بحوالي 160 دولارا للبرميل، وهو أمر يبدو مستحيلا، في ظل قيود تحالف أوبك، وهو ما يجعل بلوغ نمو عند نحو 3.9 في المئة هذا العام صعبا.

ورغم تفاؤل البعض بجدوى الخطة الجديدة التي يتبناها الرئيس عبد المجيد تبون، لكن آخرين يعتقدون أن الحكومة بحاجة إلى خطوات جريئة، إذ مع انهيار النفط والاضطراب المرتبط بالوباء، قد تواجه الجزائر البالغ تعداد سكانها 44 مليون نسمة عاصفة اقتصادية في أي لحظة.

ويرى خبير الاقتصاد محمد حميدوش أن البرنامج الخاص لإعادة التمويل الذي اعتمده بنك الجزائر المركزي كحل بتعجيل وتيرة الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الوباء وذلك من خلال تعزيز قدرات البنوك على الائتمان. ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى حميدوش قوله إن "هذا

الجزائر - تواجه الجزائر عراقيل كثيرة أمام تنفيذ خططها المتعلقة بتمويل العجز في الموازنة وإنعاش الأنشطة الاقتصادية بعد الجائحة بسبب تراجع إيرادات صادرات الطاقة التي تعتمد عليها بشكل كبير في تسيير شؤون البلد رغم تعافي الأسعار في الأسواق العالمية. وحتى تتفادى طباعة النقود كما كان الحال في السابق خلال حكم الرئيس الأسبق عبدالعزيز بوتفليقة، تتسلح الحكومة بقانون جديد نخل حيز التنفيذ بداية الشهر الجاري يتعلق برنامج إعادة تمويل الاقتصاد يبلغ قيمته نحو 2.1 تريليون دينار (15.5 مليار دولار).

### أرقام عن اقتصاد الجزائر

- 23 مليار دولار إيرادات الطاقة بعد أن كانت قبل 2014 بين 60 و70 مليار دولار
- 22 مليار دولار العجز المتوقع في موازنة 2021
- 3.9 في المئة نمو متوقع للناات المحلي الإجمالي هذا العام
- 4.6 في المئة معدل التضخم المتوقع بنهاية العام الجاري
- 47.5 مليار دولار احتياطات نقدية متوقعة بنهاية العام 2022

وتتوقع الجزائر عجزا بمقدار 22 مليار دولار في موازنة 2021، أي ما يعادل 13.57 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. ويرتبط اقتصاد الجزائر بشكل عضوي بعائدات النفط، وقد تأثرت الجزائر بشكل كبير بالتراجع الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية منذ 2014 إذ تراجعت مداخيلها إلى النصف وياتت في حدود 30 مليار دولار سنويا بعدما كانت بين 60 و70 مليار دولار قبل سنتين.

### تعديل أوتار الاقتصاد يحتاج إلى معجزة

تتساويان في القروض الممنوحة من قبل البنوك، مشيرا إلى أن الشركات الخاصة التي تواجه مشاكل اقتصادية بإمكانها الاستغناء عن العمال عكس الشركات العامة التي يمنع طابعها ذلك.

وتشكل شركات القطاع العام ما بين 25 و30 في المئة من النسيج الاقتصادي في الجزائر دون احتساب الشركات الناشئة في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات وهو رقم كبير وتأثيره في النهوض بالاقتصاد المحلي كبير جدا.

وبلغت احتياطات البلد النفطية من النقد الأجنبي ذروتها منتصف 2014 عندما تجاوزت 194 مليار دولار، لكنها سرعان ما تهاوت بفعل الأزمة النفطية. وتتوقع الحكومة أن ترتفع اعتبارا من 2022 لتصل 47.5 مليار دولار ثم إلى 50 مليار دولار في 2023.

وقال رئيس الاتحاد الأخضر ربحو في تصريحات سابقة لوسائل إعلام محلية إن "جزءا كبيرا من حجم القروض التي استفادت منها الشركات يستخدم في تقديم خدمات مدعومة من قبل الحكومة وبالتالي فإن الشركات تجد نفسها في خسارة".

وتشكّل شركات القطاع العام ما بين 25 و30 في المئة من النسيج الاقتصادي في الجزائر دون احتساب الشركات الناشئة في قطاع المحروقات والبنوك والاتصالات وهو رقم كبير وتأثيره في النهوض بالاقتصاد المحلي كبير جدا.

وأضاف "من الطبيعي أن تتراكم ديونها وتضطر الحكومة لمسح هذه الديون لأنها مؤسسات اقتصادية ذات طابع عام ولا يمكن أن تتخلى عنها الدولة". وأوضح أن الحكومة لا تفرق بين المؤسسات العامة والخاصة حيث

تضخما عند 4.6 في المئة بنهاية العام. ويعتقد حميدوش أن البرنامج لن يكون مصدرا لأي قلق. وقال "لا توجد أي مخاوف مرتبطة بهذا البرنامج لأن نسبة الخصم والاقتراض بنسب ثابتة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي الثابت يجب أن تكون أقل من 20 في المئة وبالتالي فإن بنود كشف الميزانية لا تين أي مخاوف". لكن يبدو أن التحدي الأكبر سيكون متعلقا بإعادة تنشيط شركات القطاع العام والخاص، والتي راكمت منذ العام الماضي الكثير من الديون وتراجعت مداخيلها وأرقام معاملاتنا بسبب جمود نشاطها.

وتشير بيانات الاتحاد الوطني الجزائري للمقاولين، وهو كتل يمثل الشركات المحلية، إلى أن نشاط الشركات الاقتصادية العامة تراجع بنسبة ما بين 18 إلى 25 في المئة خلال 2020 بسبب تداعيات الوباء.

البرنامج المفيد للغاية ومن شأنه أن يساهم في ارتفاع مستوى القروض بحلول نهاية 2022 بحوالي 25 في المئة، وهي نسبة أفضل بكثير من تلك المسجلة خلال الفترة 2015 - 2018 لكن أقل نسبيا من تلك المسجلة سنة 2014". وأشار إلى أن هذا المستوى من تدفق السيولة البنكية الموجهة لتمويل الاقتصاد سيسمح بتحسين النمو الاقتصادي في 2022 من 10 إلى 15 نقطة. وتقول الحكومة إن البرنامج سيعمل على توفير السيولة على المستوى البعيد وشراء الأسهم لدى السوق المالية وإطلاق برامج التيسير الكمي مثلما قام به البنك المركزي الأوروبي أو الاحتياطي الفدرالي الأميركي (البنك المركزي). وثمة مخاوف من أن يؤدي البرنامج إلى خطر محتمل لضغوط تضخمية، حيث يبلغ معدل أسعار الاستهلاك حاليا نحو 3.9 في المئة، في حين تتوقع الموازنة

# العراق يطارد الحلول الممكنة لمعالجة اتساع خارطة الفقر

# دايمر تستثمر 47 مليار دولار في المركبات النظيفة

قوله "نحتاج أن نتحول بالنقاش بعيدا عن موعد تصنيع آخر محرك يعمل بحرق الوقود لأنه أمر غير ذي صلة". وأضاف "السؤال هو مدى السرعة التي يمكنك أن تقترب بها من 100 في المئة كهرباء وهو ما نركز عليه".

وتقول دايمر إنها تتوقع أن تشكل السيارات الكهربائية والهجين 50 في المئة من المبيعات بحلول 2025، أي أسرع من توقعها السابق الذي كان للعام 2030.

وسيكتشف صانع سيارات مرسيدس - بنز عن ثلاث منصات كهربائية واحدة لسيارات الركوب وأخرى للحافلات الصغيرة وثالثة للسيارات عالية الأداء من المقرر إطلاقها في 2025.

ويرى خبراء القطاع أن الدافع وراء حجم الإنفاق غير المسبوق للكثير من الشركات والذي سيكون لفولكسفاغن نصيب كبير منه هو السياسات الحكومية الرامية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وكانت فولكسفاغن قد أعلنت مطلع 2019 عن تخصيص نحو 300 مليار دولار إضافية على مضاعفة وتيرة انتقال صناعة السيارات من الوقود الأحفوري وأن معظم إنتاجها سيكون في الصين.

شوتغارت (ألمانيا) - كشفت مجموعة دايمر الألمانية الخميس عن خطط لزيادة الإنفاق على المركبات الكهربائية في العقد المقبل، ضمن توجه عام بدأه قطاع صناعة السيارات خلال السنوات الأخيرة لجعل منتجاتها صديقة للبيئة.

وقال صانع السيارات الفاخرة الألماني إنه سيستثمر أكثر من 40 مليار يورو (47 مليار دولار) بين 2022 و2030 لتطوير السيارات العاملة بالبطاريات الكهربائية، وأنه بداية من عام 2025 ستكون جميع منصات السيارات الجديدة مخصصة للمركبات الكهربائية. وأوضح المجموعة في بيان أنها ستستفيد بالتعاون مع شركاء ثمانية مصانع جديدة للبطاريات وستكون جاهزة للتحويل إلى الكهرباء تحولا كاملا بحلول العام 2030، لكن دايمر لم تذكر موعدا محددًا للتوقف عن بيع السيارات العاملة بالوقود الأحفوري.

وتعهد بعض صناع السيارات، مثل فولفو والملوكية لمجموعة جيلي الصينية ومجموعة ستيلانتيس بالتحويل إلى المركبات الكهربائية بالكامل بحلول نهاية العقد الحالي، في حين تقول جنرال موتورز إنها تطمح إلى الوصول إلى ذلك الهدف بحلول 2035.

ومن المرجح أن يعزز هذا الاتجاه ما تحقق من تقدم تكنولوجي أدى إلى تحسين كلفة البطاريات وطول فترة استخدامها من أجل إغراء المزيد من المستهلكين. ونسبت وكالة رويترز إلى أول كالبينوس الرئيس التنفيذي لدايمر

العام إنه "من المتوقع حدوث انخفاض في الفرص الاقتصادية"، في ظل جائحة كورونا التي أضرت كثيرا بعائدات المورد الرئيسي للعراق.

والعراق هو ثاني أكبر مصدر للخام في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بعد السعودية، ويعتمد على عائدات بيع النفط لتمويل ما يصل إلى 95 في المئة من نفقات الدولة.

وماهر حماد معالمة الملف ليست سهلة للفقر بين العراقيين متعدد الأبعاد

وطرحت مفوضية حقوق الإنسان في العراق المرتبطة بالبرلمان في يونيو الماضي إنشاء صندوق الأجيال لمواجهة أزمات الفقر والبطالة وما يترتب عليهما من تفش لظواهر بينها التسول وعمالة الأطفال.

واعتبر عضو المفوضية فاضل الغراوي أن الصندوق هو الحل الأمثل لمواجهة الفقر والظواهر المرتبطة به، حيث سيقدّم حلا عاجلا وعاملا بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية.

وقال إن "الدولة لديها التزام قانوني بكفالة الأفراد وتأمين حقوق الأجيال المقبلة"، مشددا على أنه في ظل ارتفاع أسعار النفط وإيرادات الدولة من الأموال لا بد من أن يخصص بشكل مباشر لكل مواطن حساب مصرفي في صندوق الأجيال، كما هو معمول به في كل دول العالم، ليكون الحل الأمثل لمواجهة أزمات الفقر في البلاد.

وبحسب أحدث إحصائية رسمية لوزارة التخطيط تبلغ معدلات البطالة في البلد العنفي بالنفط 27 في المئة، بينما تتراوح نسبة الفقر بين 26 و27 في المئة.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى التباين الكبير بين محافظات البلاد، فالبلد، الأولى بأعلى نسبة فقر تصل إلى 52 في المئة، وتليها الديوانية 48 في المئة وميسان 45 في المئة وذي قار 44 في المئة، بينما تصل نسبة الفقر في العاصمة بغداد إلى 10 في المئة.

وتعتبر المثنى، ثاني أكبر محافظة في البلاد، الأولى بأعلى نسبة فقر تصل إلى 52 في المئة، وتليها الديوانية 48 في المئة وميسان 45 في المئة وذي قار 44 في المئة، بينما تصل نسبة الفقر في العاصمة بغداد إلى 10 في المئة.

وأشار حماد إلى أن عامل الفقر الرئيس هو الفقر المالي المرتبط بالعجز عن توفير مستلزمات المعيشة الأساسية، ويترايط ذلك مع عمل شبكة الحماية الاجتماعية وتمكين الفقراء من خلال إيجاد فرص العمل.

ويرى خبراء أن اتساع شريحة الفقراء بالبلاد رغم كل المبادرات المعلنه منذ تولي حكومة الكاظمي مهامها العام الماضي لتحسين مستوى معيشة المواطنين سيدفع الحكومة في نهاية المطاف إلى مراجعة خططها الإصلاحية لتجانب تفاقم المشكلة.

وتحمل توقعات الأمم المتحدة باحتمال تضاعف معدل الفقر بالبلاد إلى 40 في المئة أنباء غير سارة للحكومة التي تعترضها الكثير من المشكلات وهي تحتاج إلى حلول عاجلة.

وكانت الممثلة الخاصة للأمم العام للأمم المتحدة في العراق، جينين هينيس بلاسارث قد قالت في وقت سابق هذا

للشؤون الفنية ماهر حماد، قوله إن "اللجنة العليا لسياسات تخفيف الفقر تواصل عملها بعد إعادة تأليفها في 8 من يونيو الماضي وتم تحويل ملف تخفيف الفقر للمجلس الوزاري للاقتصاد".

وأضاف أن "معالجة الملف ليست سهلة وتتطلب العمل على العديد من الأمور وخاصة تحديد نسبة العوز المالي المباشر لأن الفقر في البلاد متعدد الأبعاد وصورة نقص الخدمات الصحية والتعليم والخدمات أو مستلزمات المعيشة الأساسية".

ورغم الثروة النفطية الهائلة في العراق إلا أن شخصا واحدا من بين كل خمسة أشخاص لا يزال يعيش تحت خط الفقر، في بلد يعاني من استنزاف الفساد وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

وتواجه حكومة مصطفى الكاظمي تحديا كبيرا من أجل كبح اتساع رقعة خارطة الفقر الذي يزحف على محافظات البلاد، في ظل جبل الأزمات المالية، الذي لا يزال جاثما على البلد النفطية منذ العام 2003.

وفي محاولة جديدة لمواجهة هذه المشكلة أعلنت وزارة التخطيط مطلع الأسبوع الجاري عن مسارات خطة خفض الفقر في البلاد، ولم تخف مدى صعوبة إنجاز هذه المهمة المعقدة.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى وكيل وزير التخطيط

بغداد - تفتح بيانات الفقر في العراق أبواب الجدل في كل مرة تعلن فيها السلطات عن جدوى خطواتها لمعالجة هذه القضية المزمنة سريعا، والتي يرى خبراء أنها لا تزال تحتاج إلى رؤية أعمق بالنظر إلى حجم التحديات.

وتواجه حكومة مصطفى الكاظمي تحديا كبيرا من أجل كبح اتساع رقعة خارطة الفقر الذي يزحف على محافظات البلاد، في ظل جبل الأزمات المالية، الذي لا يزال جاثما على البلد النفطية منذ العام 2003.

وفي محاولة جديدة لمواجهة هذه المشكلة أعلنت وزارة التخطيط مطلع الأسبوع الجاري عن مسارات خطة خفض الفقر في البلاد، ولم تخف مدى صعوبة إنجاز هذه المهمة المعقدة.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى وكيل وزير التخطيط



تسريع جهود مكافحة الفقر